جنون ارتفاع الأسعار يلقي بظلاله على المواطنين

ما الحلول الناجعة للحد من ارتفاع الأسعار؟

الأمناء تقرير/ مريم بارحمة:

يعاني المواطنون في العاصمة عدن ومحافظات الجنوب من ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمشتقات النفطية وعدم انتظام صرف رواتب المؤسسات العسكرية والأمنية, نتيجة هبوط الريال اليمني مقابل ارتفاع قياسي وغير مسبق في العملة الأجنبية (الريال السعودي والدولار الأمريكي).

وتعاني أسواق العاصمة عدن ومحافظات الجنوب من موجة غلاء غير مسبوقة وارتفاع حاد في كافة أسعار السلع الغذائية والمواد الاستهلاكية والعلاجية والمستلزمات الطبية, وزيادة قيمة المشتقات النفطية، وبالتالي زيادة أجرة المواصلات, وهذه الانفجارات بالأسعار لها آثارها وانعكاساتها على المواطن والمجتمع اجتماعيا ونفسيا وصحيا.

وتسلط «الأمناء» الضوء على هذه الآثار التي تلقي بظلالها على المواطن والمجتمع في العاصمة عدن ومحافظات الجنوب.

جائحة على العالم

أصبح غلاء الأسعار أصعب من قدرة وتحمل الفرد وطاقته المالية، حيث تقول الأستاذة نسرين البغدادي: «الارتفاع بالأسعار هي جائحة على أغلب مدن العالم، ولكنها بنسب متفاوتة وبإجراءات وحلول يتم تطبيقها لتجنب الكوارث الاقتصادية على الفرد والمجتمع، إلا أن غلاء الأسعار الذي تمر به العاصمة عدن ومحافظات الجنوب أمرًا يصبح أصعب من قدرة وتحمل الفرد وطاقته المالية وقدرته الإنفاقية, خاصة في المرحلة الحالية التي نشهدها بانقطاع الرواتب أو تأخيرها لفترات طوال دون اكتراث بالموطن من قبل الحكومة الشرعية».

وأضافت: «ارتفاع الأسعار شيء متوقع وطبيعي لتداعيات ارتفاع العملة الأجنبية في السوق المحلية التي جاوزت الحد المعقول وتضاعفت، في حين دخل الفرد لا زال ثابتا وشبه منقطع، ولا يمكنه أن يجاري تلك الانفجارات المهولة في الأسعار، وبطبيعة الحال ذلك يعكس نفسه على المجتمع الذي أصبح متضررا من هذا التفاوت والارتفاع، وأثر ذلك وبشدة على أفراده الذين لا يجدون ما يسدون به رمق المعيشة الصعبة فيسلك البعض السبل الصحيحة وغير الصحيحة لتأمين لقمة العيش، أكان بالحلال أو غيره، وعلى صعيد آخر تتأثر نفسية الفرد ما لم يؤمن سبل العيش الطيب، ونجد حالات سجلت ببعض المناطق وصلت للانتحار بسبب ذلك الواقع المخزي، وكذلك حرمان الأطفال من حقهم بالتعليم، لأن رب الأسرة لا يستطيع تحمل تكاليف ومستلزمات المدارس لأبنائه».

وترى البغدادي أن «الحلول تكمن بمراقبة تجار الأسواق وفرض رقابة عليهم؛ لأنهم أيضا يشكلون حالة جشع في أخذ الصاع صاعين، ومعاقبة المواطن دون أي موقف جاد منهم لرفض هذه الأزمة، والأمر الآخر مراقبة أسعار العملة الأجنبية التي فاقت الحد المتوقع لها دون حسيب ولا رقيب ولا ضمير ومحاولة لإعادتها لنصابها أو على الأقل التخفيض مما وصلت إليه في الصرف في أيامنا هذه وإيقاف تدهورها المستمر».

آثار

فيما يرى النقيب أسامة باحميش أن «ارتفاع الأسعار بشكل عام - في المجتمع عموماً وعلى المجتمع بالعاصمة عدن خصوصاً - له آثار عدة في الجوانب الاجتماعية والنفسية والصحية، فمن الآثار الاجتماعية أصبحت المعيشة صعبة جداً، فالبعض لا يملك قوت يومه، وبسبب ارتفاع صرف العملة الأجنبية أثر سلباً على ارتفاع أسعار المواد الغذائية والدوائية، وكذلك انقطاع مرتبات منتسبي المؤسسات الأمنية والعسكرية التي هي أكبر شريحة في المجتمع لمدة سبعه أشهر، مما ضاعف وأرهق المواطن فأصبح عاجزاً عن توفير لقمة عيش لأسرته وأولاده».

ويؤكد باحميش أن «ارتفاع الأسعار له آثار نفسية على الناس، منها الدخول بحالات نفسية لبعض المواطنين بسبب عجزهم عن توفير متطلبات الحياة، وحدوث مشاكل أسرية قد تؤدي إلى الطلاق بسبب ارتفاع الأسعار وعجز رب الأسرة عن توفير لقمة العيش, وعجز المواطن في حالة المرض عن توفير قيمة العلاج له أو لأحد أفراد أسرته، بسبب ارتفاع قيمة الكشف الطبي والفحوصات والدواء».

وأضاف: «هناك أناس تمرض وتئن ولا يعلم بها إلا رب العباد، فالبعض لا يملك توفير لقمة العيش فما بالكم بتوفير قيمه العلاج وصرفيات المستشفيات التي ترهق المواطن، فهناك أناس قد توفاهم الله، وهو مقدر ومكتوب، ولكن إن بُحث عن السبب فهم لا يملكون قيمة الدواء والعلاج ومصاريف المستشفيات بسبب ارتفاع الأسعار والعملة الأجنبية».

ويرى باحميش أن «الحل، توريد جميع الإيرادات إلى البنك المركزي بعدن ومن جميع المحافظات, والنزول الميداني من وزارة الصناعة والتجارة لجميع التجار وإلزامهم بضبط الأسعار وعمل رقابة عليهم, وإغلاق جميع محلات الصرافة المتلاعبة بالعملة والصرف, وغير المرخصة والتي تتم فيها غسيل أموال, وربط جميع محلات الصرافة بالبنك المركزي، وتوحيد سعر الصرف، وفتح واستئناف عمل الموانئ والمنشآت النفطية التي ستعيد العملة الصعبة, ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب وأن يكون ذا أمانة ونزاهة.. وهذه الإجراءات إذا تم تطبيقها ستتعافى كثير من الأمور في بلادنا وفي مدينتنا الحبيبة عدن».

إحباط

بدورها قالت الأستاذة أشواق طه: «إن من آثار ارتفاع الأسعار انتشار الفقر والأمراض والأوبئة وتدهور الوضع الصحي مما يؤدي إلى تدهور المعنويات والإحباط والرغبة في الخروج من الوطن والبحث عن سبل عيش في أرض غير الوطن».

وترى أشواق أن: «الحلول تكمن في اقتلاع الفساد من جذوره والاتحاد بيد واحدة بعيداً عن الصراعات والأحقاد».

وضع كارثي يهدد المجتمع

أما المحامي الأستاذ أنور السراري فيقول: «الوضع كارثي يهدد المجتمع بكارثة اقتصادية قد تكون الأولى في العصر الحديث باليمن بل وأسوأ حالة إنسانية على مستوى العالم، حسب تقارير الأمم المتحدة، وهذا وضع طبيعي عندما تكون الدول تعتمد على الدعم الخارجي، وهذا حال (الشمال والجنوب) قبل الوحدة فلم يبنيا اقتصادًا حقيقيًا يمكن الاعتماد, وجاءت دولة الوحدة فلم تبني اقتصادًا, فكان سمتها الفساد والتهرب الضريبي وشراكة النفوذ والسلطة، وجاءت ثورة 11 فبراير 2011م، وما تلاها من أحداث وتم تدمير كل شيء تم بناؤه, لذلك فالاقتصاد اليمني يعتبر مدمرًا كاملاً, فانهيار العملة شيء طبيعي».

وأضاف: «لم يكن الصرافون أو التجار هم السبب الوحيد، بل الدولة نفسها والحرب هي السبب لهذا الوضع الكارثي, فالانهيار سيستمر والوضع الاجتماعي سينهار لوجود الجوع, فالجوع أكثر دماراً من الحرب، فالأسرة ستتفكك ويكثر الانحرافات، فرب الأسرة لم يعد باستطاعته أن يأمر وينهى داخل عائلته وهو لا يستطيع أن يوفر لهم المأكل والمشرب, كما أن كثيرًا من الطلاب سوف يتركون مدارسهم لعدم قدرة رب الأسرة توفير المستلزمات والأدوات المدرسية لأبنائه فيخرج الأبناء من مدارسهم إلى الشارع، وهنا تنتشر الجريمة والعصابات وسيصبح الكل ضحية نتيجة الجوع. ولكن أملنا بالله كبير إنه لا بد أن يستفيق قادتنا وأن ينظروا إلى الواقع بمسؤولية وأن يتقوا الله بهذا الشعب ما لم فالجائع سيعمل المستحيل لإشباع أولاده ولو عن طريق النهب والسرقة، وهناك مقولة لعلي ابن أبي طالب تقول (لو كان الفقر رجلا لقتلته)».

وتابع: «الحل للخروج من هذه الأزمة إنهاء الحرب والجلوس على طاولة واحدة للبحث عن تأسيس دولة حقيقية وهنا سيعم السلام والأمن ويبدأ الاقتصاد بالتعافي إلى جانب المساعدات التي يمكن أن يحصل عليها المجتمع في حالة انتهاء الحرب».

انهيار اقتصادي كارثي

بدورها قالت الأستاذة عواطف اليافعي: «عندما يكون التخطيط بعيداً عن الهدف النتيجة إعاقة نهضة الدولة. نجد المواطن يتحمل الكثير من الأعباء خلال الفترة الحالية إما بعدم الحصول على وظائف أو زيادة الرواتب أو عدم انتظام الرواتب، ونجد أيضاً أسباب الغلاء متعددة، لكنها جميعاً تدور حول انهيار العملة لتسجل سعراً متدنياً مقابل الدولار أو الريال السعودي. ومع استمرار الانهيار المالي والأزمة السياسية في البلاد لهذا يعاني شعبنا بالجنوب من انهيار اقتصادي عنيف يهدد استقراره اجتماعياً ونفسياً وصحياً».

وترى عواطف أن «الحلول تكمن بدعم العملة المحلية وضبط منظومة الأسعار وتفعيل دور الرقابة والتفتيش في كل المديريات والمحافظات».

تفكك أسري وزيادة الحالات النفسية

فيما يقول الأستاذ لطف البان: «طبعا ارتفاع الأسعار له آثار سلبية كبيرة على المنظومة المجتمعية وانعكاسها على المواطن من كل الجوانب، فمن الناحية الاجتماعية تكثر المشاكل التي تحدث في إطار الأسرة والتي هي الركيزة الأساسية للمجتمع, أما من الناحية النفسية لقد زادت الحالات النفسية والكبت النفسي, وهذا يخلق في النهاية مزيدا من التفكك الأسري وأجواء مكهربة في إطار الأسرة ثم تمتد وتتوسع إلى المجتمع, وهذا بدوره يجعل المجتمع غير مستقر نتيجة لعدم استقرار الأسرة, كذلك تصبح الصحة بالمجتمع مشلولة وتنتشر الأمراض بكل أنواعها والأوبئة نتيجة للفقر».

وأضاف: «للخروج من هذه الأزمة على المنظمات الدولية التركيز على الجانب الصحي من خلال تقديم الدعم والأدوية المجانية وفتح مستشفيات ومستوصفات صحية وتقديم الرعاية الصحية للمجتمع، وكذا تقديم الإعانات والمساعدات لأصحاب الدخل المحدود الذين أصبحوا وأسرهم تحت خط الفقر، وعلى حكومة الشرعية القيام بواجبها تجاه المجتمع وإلا فعليها الرحيل, وعلى التحالف العربي القيام بواجبه كمسؤول أول عن محافظات الجنوب المحررة».

وجبة واحدة في اليوم

وفي الختام، تؤكد المهندسة أمل محمد علي أن «آثار ارتفاع الأسعار كثيرة، منها: عدم القدرة على شراء أبسط الأشياء، فلا توجد موازنة أو توازن بين ارتفاع الأسعار ورواتب أصحاب الدخل المحدود».

وأضافت: «أثر ارتفاع الأسعار على العلاقة الأسرية والاجتماعية فأصبحت زيارتنا للأهل محدودة؛ لأن الذي يفكر بالزيارة لا بد أن يفكر أولا بأجرة وتكاليف المواصلات التي ارتفعت للضعف، وماذا سيقدم لأهله عند زيارتهم، وهذه تكلفة ترهق الأسرة».

وكشفت أن «بعض الأسر خفضت وجباتها الغذائية اليومية إلى وجبة واحدة باليوم، وهذه الوجبة لا تسمن ولا تغني من جوع للأسرة, وبالتالي حرمان الأسرة حتى من لقمة العيش وأبسط متطلبات الحياة، فتصبح الأسرة وأطفالها معرضة للأمراض والأوبئة بسبب نقص التغذية والمناعة, كما أنها لا تقوى على العلاج في حالة المرض، إضافة إلى التفكير المستمر من قبل رب الأسرة بتوفير وجبة الغداء والدواء ومتطلبات المدارس وكيف يوفرها لأطفاله، وهذا يرهقه نفسيا، إضافة إلى حرمان الأسرة والأطفال من الترفيه النفسي والذهاب للمتنزهات أو الشواطئ البحرية والرحلات لأنهم لا يستطيعوا ذلك بسبب الغلاء».

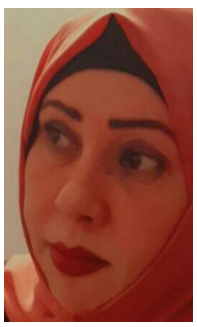

تفكك أسري وتدهور صحي واقتصادي.. إلى متى؟

كيف تفاقمت معاناة المواطنين في مختلف نواحي الحياة؟